تونس في 21 نوفمبر 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من السيدة النائبة سامية حمودة عبو إلى السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة.

عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي أتوجه إلى السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة بسؤال كتابي بخصوص التجاوزات الخطيرة وأعمال الفساد المرتكبة داخل عدد هام من البلديات والواردة بتقرير دائرة المحاسبات.

سيدي،

بالنظر لخطورة التجاوزات الواردة بالتقرير المنشور من قبل دائرة المحاسبات خلال سنة 2018 :

1/ هل بادرتم بفتح تحقيق إداري بخصوص الجنايات المرتكبة والمشار إليها بذاك التقرير وبالأخص ببلدية تونس،
2/ ما مآل هذا التحقيق إن وجد،
3/ هل تمت إحالة ذاك التقرير إلى القطب القضائي الاقتصادي والمالي،
4/ كما نطلب من سيادتكم مدنا بنسخة من تقارير الرقابة والتفقد الصادرة عن هياكل الرقابة والتفقد بإستثناء دائرة المحاسبات،
5/ لماذا لم يقع نشر تقارير الرقابة والتفقد الصادرة عن هياكل الرقابة والتفقد إن وجدت،

وشكرا

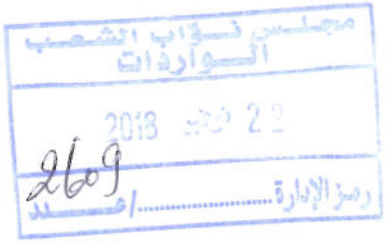

الجمهورية التونسية

--/***/--

وزارة الشؤون المحلية و البيئة

مكتب العمل الحكومي والبرلماني

تونس في 22 جانفي 2019

449

من وزير الشؤون المحلية والبيئة
الى السيد
رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : حول سؤال كتابي للسيدة النائبة سامية عبو
المرجع : مكتوبكم عدد 1376 بتاريخ 03 ديسمبر 2018
المصاحيب : تقرير

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه ، أتشرف بأن أحيل عليكم صحبة هذا إجابة وزارة الشؤون المحلية والبيئة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به السيدة سامية عبو بخصوص تقرير دائرة المحاسبات الصادر خلال سنة 2018 .

مجلس نواب الشعب
الواردات
22 جانفي 2019
رمز الإدارة ع ل / 112

والسلام.

وزير الشؤون المحلية والبيئة
مختار الهمامي

الحي الإداري نهج التنمية 1003 حي الخضراء تونس - الهاتف 800 243 70 ، 809 243 70 - الفاكس: 360 955 71 .
موقع الواب: www.environnement.gov.tn - البريد الالكتروني: boc@mineat.gov.tn

الجمهورية التونسية

--/***/--

وزارة الشؤون المحلية و البيئة

مكتب العمل الحكومي والبرلماني

تونس في .....

إجابة وزارة الشؤون المحلية والبيئة على
السؤال للسيدة النائبة سامية عبو بخصوص تقرير دائرة المحاسبات
لسنة 2018

*****

- تضمن التقرير عدد 31 لدائرة المحاسبات الصادر خلال سنة 2018 مهام رقابية بعدد 3 بلديات وهي بلدية المنستير وبلدية المكنين (ولاية المنستير) وبلدية القصر (ولاية قفصة). ولم يشمل هذا التقرير بلدية تونس. وتمحور التقرير بالنسبة لكل من هذه البلديات حول أهم الجوانب التالية :
  - إدارة الشؤون البلدية
  - التصرف الإداري
  - التصرف في الأملاك البلدية وفي الأسواق
  - تحصيل الموارد
  - التصرف في اللزمات
  - إنجاز المشاريع
  - التهيئة العمرانية والنظافة والتراتيب العمرانية

كما تضمن التقرير ردود البلديات لمعالجة النقائص وتفادي تكرارها وتطوير الأداء البلدي بصفة عامة.

- <u>فيما يتعلق بفتح تحقيق إداري بخصوص الجنايات المرتكبة</u> : حسب إفادة دائرة المحاسبات ، ستتولى الهيئة التكفل بإحالة ملفات التجاوزات الى دائرة الزجر المالي فيما يتعلق بأخطاء التصرف، والى القضاء بخصوص الجنايات المرتكبة.
مع الإشارة أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أفادت بأنها استنادا على تقارير دائرة المحاسبات أحالت 10 ملفات على القضاء.
مع العلم أن كل هذه الملفات هي محلّ متابعة من قبل مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة (التفقدية العامة) .

- <u>بخصوص عدم نشر تقارير التفقد والرقابة</u> : يرجع ذلك بالأساس إلى عدم استكمال الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية ضبط المعايير والضوابط والإجراءات التي تضمن الجودة والنجاعة في نشر التقارير . وستتولى مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة (التفقدية العامة) نشر كل تقارير الرقابة حال الانتهاء من هذه العملية وحسب المقاييس التي سيتم ضبطها في الغرض.

الجمهورية التونسية ★ وزارة الشؤون المحلية والبيئة ★

- وزارة الشؤون المحلية والبيئة لا تدخر أي جهد في إرساء آليات التوقي من الفساد من اجل المحافظة على المال العام من خلال تكثيف مهمات الرقابة واتخاذ اجراءات إدارية وجزائية كلما اثبتت التقارير الرقابية شبهات فساد او اخلالات او تجاوزات . وقد تم خلال سنة 2018 وبناء على التقارير الرقابية المختلفة ، إحالة عدد من ملفات تتعلق بشبهات فساد كما يلي :

✓ الملفات التي أحيلت على القضاء :

- ملف في شبهة استيلاء وكيل المقابيض ببلدية المنستير على أموال عمومية (تقديم شكاية إلى السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الإبتدائية بالمنستير بتاريخ 22 جانفي 2018)
- ملف يتعلق بتجاوزات على مستوى اسناد منحة صندوق مقاومة التلوث (ملف أحيل على القضاء بتاريخ 13 ديسمبر 2018) .
- ملف يتعلق بإخلالات وتجاوزات شابت مناظرة انتداب عملة خلال سنة 2018 ببلدية المرجى من معتمدية السرس
- ملف شركة ملوثة بصفاقس

✓ ملفات تم الإذن الى البلديات بإحالتها الى القضاء :

- ملف يتعلق بالتجاوزات المرتكبة من قبل وكيل مقابيض ببلدية بنبلة من ولاية المنستير .
- شبهة فساد في اسناد رخصة بناء دون احترام الشروط والإجراءات القانونية ببلدية فريانة من ولاية القصرين .

✓ الملفات التي أحيلت على الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد :

- ملف يتعلق بإمضاء إتفاقية في إطار برنامج محضنة المؤسسات دون أحترام معايير الشفافية والمساواة والنزاهة.